



الدورة الثامنة عشرة

لاهاي، ٢ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

**التقرير المؤقت
الذي أعدته اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام**

١- يُقدّم هذا التقرير المؤقت الذي أعدته اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام ("اللجنة") إلى مكتب جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")، عملاً بالفقرة ٢٢ من اختصاصات انتخاب المدعي العام ("الاختصاصات")^١.

أولاً- اللجنة واختصاصاتها

٢- اعتمد المكتب الاختصاصات في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبموجب هذه الاختصاصات، قرر المكتب تعيين ممثل واحد لكل مجموعة إقليمية، بناءً على مشاورات مع المجموعات الإقليمية، كأعضاء في لجنة انتخاب المدعي العام. وتتمثل ولاية اللجنة في تيسير ترشيح وانتخاب المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لأساليب العمل المنصوص عليها في الاختصاصات^٢. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المكتب تعيين فريق من خمسة خبراء مستقلين، واحد لكل مجموعة إقليمية، لمساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها.

٣- وبناء على ذلك، عيّن المكتب في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩ الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة انتخاب المدعي العام:

- (أ) سعادة السفير مارسين تشيبيلاك (بولندا)؛
- (ب) السيد ايمي نفاتي (غامبيا)؛
- (ج) سعادة السفير أندرياس مافرويانيس (قبرص)؛
- (د) سعادة السفيرة سابين نولكي (كندا)؛
- (هـ) سعادة السفير ماريو أويرزال (الأرجنتين).

٤- في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩، عيّن المكتب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في فريق الخبراء لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بولايتها:

- (أ) السيد فرانسيسكو كوكس فيال، (شيلي)؛
- (ب) السيدة أوريليا ديفوس (فرنسا)؛
- (ج) البروفيسور تشارلز جالوه (سيراليون)؛

^١ ICC-ASP/18/INF.2

^٢ ICC-ASP/18/INF.2، الفقرة ٩

(د) السيد موتو نوغوشي (اليابان)؛
(هـ) السيدة أنا ريشتروفا (الجمهورية التشيكية).

٥- في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٩، عملاً بالفقرة ٥ من الاختصاصات، عينت اللجنة السفيرة سابين نولكي رئيسة لها والسفير أندرياس مافرويانيس نائباً للرئيسة. ومن أجل تسهيل التنسيق بين اللجنة وفريق الخبراء، قام الخبراء بتعيين البروفسور تشارلز سي جالوه رئيساً لهم.

ثانياً- آخر المستجدات في أعمال اللجنة

٦- عقدت اللجنة اجتماعاً بالفيديو في ٨ و ١١ و ٢٣ و ٢٥ تموز/يوليو. وشاركت لجنة الخبراء في الاجتماع عن طريق التواصل بالفيديو الذي عُقد في ١١ تموز/يوليو.

٧- بناءً على الاختصاصات المناطة بها، طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء أن يوصي بمشروع إعلان عن الوظائف الشاغرة يتضمن متطلبات منصب المدعي العام، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي. استعرضت اللجنة فيما بعد مشروع إعلان الشواغر وقدمته إلى المكتب للموافقة عليه في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٩. وافق المكتب على الإعلان عن الوظيفة في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٩ وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمحكمة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، مع تحديد موعد نهائي لتقديم الطلبات حُدّد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتم توزيع إعلان الشواغر على الدول الأطراف بناءً على طلب من رئيس الجمعية لنشره على المستوى الوطني، من خلال القنوات المهنية أو المؤسسية المناسبة، بهدف الوصول إلى أوسع نطاق ممكن فيما يخص المهنيين العاملين في العدالة الجنائية، على الصعيد الأقليمي. تم توزيع إعلان الشواغر أيضاً على أصحاب المصلحة الآخرين.

٨- قدّمت رئيسة اللجنة، سعادة السفيرة سابين نولكي، آخر المستجدات كتابياً إلى رئيس جمعية الدول الأطراف نيابة عن اللجنة في ١٢ أيلول/سبتمبر. وأشارت الرئيسة في هذا الخطاب إلى أن أعضاء اللجنة وفريق الخبراء قد درسوا بعناية أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة والفعالية للوفاء بالولاية والمتطلبات المنصوص عليها في الاختصاصات. وبناءً على ذلك، وضعت اللجنة خريطة طريق تحتوي على الخطوات والجدول الزمنية الرئيسية. وتحقيقاً لذلك، وإدراكاً تاماً للآثار المترتبة عن ذلك في الميزانية، طلبت اللجنة إلى المكتب أن ينظر في الموافقة على ثلاثة اجتماعات:

- (أ) عقد اجتماع يلتقي فيه فريق الخبراء لمدة يومين في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ويكون الغرض من هذا الاجتماع، أن يطلع الفريق على الطلبات المُتلقاة وإعداد قائمة طويلة بأسئلة المقابلات، يوصى بها وتُقدّم على اللجنة. وأشارت الرئيسة إلى أن الاجتماع يمكن أن يعقد على هامش دورة الجمعية لوجود بعض أعضاء الفريق في لاهاي؛
- (ب) اجتماع أعضاء اللجنة في نيويورك يوم يومين في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وسيكون الغرض من هذا الاجتماع، هو قيام اللجنة باستعراض تقييمات الفريق، ووضع قائمة بالمرشحين الذين ستتم مقابلتهم، وتحديد أسئلة المقابلات وأشكالها؛
- (ج) اجتماع مدته ثلاثة أيام لكل من اللجنة وفريق الخبراء في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وسيكون الغرض من هذا الاجتماع إجراء المقابلات وتحديد مضمون التقرير النهائي للجنة، بما في ذلك قائمة تصفية المرشحين الموصى بها للدول الأطراف.

٩- وافق المكتب على طلب اللجنة في اجتماعها المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وقدّمت رئيسة اللجنة آخر المستجدات كتابياً إلى الرئيس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقدّمت الرئيسة في هذا الخطاب لمحة عامة عن ٥٥ طلباً لشغل هذا المنصب، تم استلامها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، موزعة حسب المجموعة

الإقليمية والجنس والنظام القانوني. تضمنت الرسالة أيضاً توصية من اللجنة بتمديد الأجل المحدد لتقديم الطلبات حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبأن تعيد الرئاسة تعميم رسالة تذكير على جميع الدول الأطراف لنشر إعلان الشواغر على الوكالات ذات الصلة في ولاياتها القضائية وتشجيع المرشحين المؤهلين على تقديم الطلبات.

١٠- اعتباراً من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تم استلام ١١٦ طلباً. ويمكن تصنيف الطلبات على النحو التالي:

المجموعة الإقليمية	الدول الأطراف	الدول غير الأطراف	المجموع
المجموعة الأفريقية	٢٧	٩	٣٦
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	٢	٥	٧
مجموعة أوروبا الشرقية	٦	٤	١٠
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠	-	١٠
مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى	٤٥	٨	٥٣

الجنس	المجموع
أنثى	٣٨
ذكر	٧٨
نظام قانوني	المجموع
القانون المدني	٦٧
القانون العام	٢٣
قوانين مختلطة/غير ذلك	٢٦

١١- تتطلع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها إلى تقييم الطلبات الواردة بعد تمديد الموعد النهائي. وستواصل اللجنة إبقاء المكتب والدول الأطراف على اطلاع تام مع استمرار العملية. ومن المتوقع أن يتم تقديم التقرير النهائي للجنة في أواخر أيار/مايو ٢٠٢٠.

١٢- ويظل سعادة السفير تشيبيلاك (بولندا) على استعداد لتقديم هذا التقرير شفهيًا إلى الدورة الثامنة عشرة للجمعية إن إن طلب منه ذلك.